

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأدونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبد اللات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميز: مساعد نائب عام الجنايات الكبرى

المميز ضده:

جهة التمييز : القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم
٢٠١٤/١٩٦ بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٧ والمتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من
جناية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة
١/٣٠٥ ب/عقوبات.

ويتلخص سبب التمييز فيما يأتي:

- القرار المميز مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والخطأ في تفسير
القانون وتأويله وتطبيقه على واقعة هذه الدعوى ذلك أن اجتهاد محكماتكم استقر
على أن الفارق بين جناية هناك العرض والفعل المناف للحياء يكمن في جسامته
الأفعال المادية ومدى الاستطالة إلى العورات التي يحرض الناس على صونها
والذود عنها وإنه لا يمكن القول بأن مغافلة المميز ضده للمجني عليها ووضع يده
بين فخذيها قريباً من فرجها لحد الملامسة والضغط بيده على فخذيها بأنه مداعبة
منافية للحياء وبذلك يكون قرارها مشوباً بالعيبين المذكورين أعلاه.

الطلب:

أولاً: قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية.

ثانياً: قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

التهمة :

جناية هناك العرض خلافاً للمادة ٢٩٦/ من قانون العقوبات .

الوقائع :

الوقائع تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة بأن المتهم يعمل كسائق تكسي عمومي وبحدود الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٦ / ١٢ / ٢٠١٣ ركبت معه المجني عليها كزبونة وأثناء مسيره فوجئت به يلنف نحوها ويمد يده بين فخذيه ويتحسسها فقامت بالصراخ عليه وطلبت منه إنزالها وتقدمت بالشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق في أوراق القضية والبيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة أن واقعة القضية كما قنعت بها واطمأنت إليها واستقر في وجدانها تتلخص بأن المتهم

يعمل كسائق تكسي عمومي وأنه بحدود الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم

٦ / ١٢ / ٢٠١٣ وأثناء مسير المشتكية على قدميها في اللويحة

باتجاه العبدلي قامت بإيقاف السيارة العمومي التي يعمل عليها المتهم فتوقفت السيارة

وقامت بتحميل المشتكية التي طلبت إيصالها إلى مكان سكنها في شارع وصفي التل (الجاردنز) وأثناء انشغال المشتكية بالحديث مع صديقتها بواسطة الهاتف الخليوي فوجئت بالمتهم يلتف إليها ويقوم بوضع يده بين فخذيهما من فوق الملابس (الكلون البنطلون كانت ترتديه) إلا أن المشتكية قامت فوراً بإزاحة يده عنها ثم طلبت المشتكية من المتهم التوقف وإنزالها فيما بقي المتهم ساكناً وبعد ذلك أوقف السيارة وتمكنت المشتكية من فتح الباب والنزول ثم قامت بأخذ رقم التلكسي واسم المكتب وتقدمت المشتكية بالشكوى للمركز الأمني وجرت الملاحقة .

من حيث التطبيقات القانونية

وجدت المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه في مساء يوم ٢٠١٣/١٢/٦ بالتوقف بسيارته العمومي واصطحاب المشتكية في منطقة اللويبة باتجاه مكان سكنها تلاع العلي -شارع وصفي التل - وأثناء مسيره بالسيارة قام بالالتفات نحو المشتكية وقام بوضع وبصورة مفاجئة يده بين فخذيهما وبالقرب من عورتها إلا أن المشتكية تمكنت من إزاحة يده عنها إنما تتوافر كافة أركان جنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة ١/٣٠٥/ب من قانون العقوبات وليس جنافية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات الواردة باسناد النيابة العامة ذلك على اعتبار أن الفقه والقضاء قد استقرا على أن الفارق بين جريمة هناك العرض المنصوص عليها بالمواد (٢٩٦ ولغاية ٢٩٩) من قانون العقوبات وجريمة الفعل المنافٍ للحياء المنصوص عليها بالمادة (٣٠٥) من القانون يكمن في جسمه الفعل المادي الذي يقع على المعتدى عليها فإن استئطال إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرض الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها فهي جريمة هناك عرض وإن بقي الفعل بدرجة اللمس والمداعبة من غير المساس بالعورات فالجريمة هي فعل منافٍ للحياء.

وفي الحالة المعروضة فإن الفعل الذي قام به المتهم وحسب ما جاء بأقوال المجني عليها هبه أبو طه قد اقتصر على مفاجئتها بقيامه بوضع يده بين فخذيهما في مكان قريب من عورتها أي أنه لم يستئطل إلى عورتها مما يعني أن الفعل الذي أقدم عليه المتهم لا يعدو بأن يكون مثيراً لشعور الخجل نظراً لمنافاته لمقتضيات الاحتشام والاستقامة ولا يرقى لدرجة هناك العرض بحيث تكون الأفعال المادية المرتكبة من قبله تتوافر فيها أركان جرم المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة (٣٠٥) من قانون العقوبات .

(راجع في هذا المعنى قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٧/٦٧٠ فصل ٢٠٠٧/٧/١٢ وقرارها رقم ٢٠٠٧/٥٩٧ فصل ٢٠٠٧/٦/١٠ وقرارها رقم ٢٠٠٥ / ١٩٩٩ فصل ١٩٩٩/٥/١٦ المنشور في مركز عدالة) .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هنك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات لتصبح جنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة ١/٣٠٥/ب من قانون العقوبات .

وعملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة ١/٣٠٥ من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على المتهم بالحبس مدة ستة أشهر مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

قرار المخالفة المعطى من العضو الأيسر القاضي د. أمجد الكردي في القضية

رقم ٢٠١٤/١٩٦

أخالف الأكثرية المحترمة فيما ذهبت إليه من حيث تطبيق القانون على وقائع هذه القضية وأرى أن فعل المتهم جميل اسامة جميل الحوامدة مع المجني عليها يشكل جنائية هنك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات على خلاف ما ذهبت إليه الأكثرية من أن فعله يشكل جنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة ١/٣٠٥ من قانون العقوبات ذلك أن الأفعال المادية التي قام بها المتهم والمتمثلة بقيامه في مساء يوم ٢٠١٣/١٢/١٦ بالتوقف بالتكسي الذي يعمل عليه وصعود المجني عليها في الكرسي الخلفي للسيارة وأثناء مسيره قام بالالتفاف نحو المشنكية ووضع يده بين فخذي المجني عليها وبالقرب من عورتها أثناء ارتدائها تنورة قصيرة وكلون خميل فإن هذه الأفعال والمتمثلة في مد المتهم يده بين فخذي المشنكية وبالقرب من عورتها وقيام المجني عليها بإزاحة يده فإن فعل المتهم يكون منطبقاً قد استنطال إلى موطن من مواطن عفة المجني عليها التي تعتبر من العورات وتحرض على سترها والذود عنها وعدم التفريط فيها وأنها قد خدشت عاطفة الحياء

العرضي لديها وبالتالي فإن فعل المتهم يكون منطبقاً وجناية هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات ويكون قول الأكثرية المحترمة بأن فعل المتهم إنما يشكل مداعبة للحياء العام طبقاً للمادة ١/٣٠٥ أ عقوبات ليس صحيحاً ذلك أن الفعل المناف للحياء يخدش حياء العين والأذن فقط . بينما هناك العرض يخدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها (انظر تمييز رقم ١٩٩٩/٩٢٤ تاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٠٠ منشورات مركز عدالة).

وعليه وخلافاً للأكثرية المحترمة أجد إنه يتعين تجريم المتهم بجناية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات استناداً لما تم ذكره أعلاه وإنزال العقوبة بحقه في الحدود المقررة قانوناً.

وعن سبب الطعن التمييزي :

المنصب على تخطئة المحكمة بتفسير القانون وتأويله وتطبيقه على واقعة الدعوى.

وفي ذلك نجد إن جريمة الأعمال المنافية للحياء وكما عرفها القانون بأنها الأفعال المادية التي لا تعدو أن تكون مثيرة لشعور الخجل نظراً لمنافاتها لمقتضيات الاحتشام ولكنها لا تمتد إلى العورات والسوءات ولا ترقى إلى درجة هناك العرض .

حيث استقر الفقه والقضاء على أن الفارق بين جريمة هناك العرض المنصوص عليها في المواد (٢٩٦ - ٢٩٨) من قانون العقوبات وجريمة الفعل المناف للحياء المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ من القانون ذاته يكمن في جسامه الفعل المادي الذي يقع على المعتدى عليه فإن استئطال إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرض الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها فالجريمة هي هناك عرض وإن بقي الفعل بدرجة اللبس والمداعبة من غير المساس بالعورات فالجريمة هي فعل مخل بالحياء، ويكون تحديد درجة المساس من الأمور المتروكة للمحاكم تقدره بالنسبة للمنطق القانوني والعرف الاجتماعي ، وهذا ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز في العديد من قراراتها.

(أنظر تمييز ٢٠٠٥/٥١١ و ٢٠٠٢/١٢٥٧) .

وحيث قامت محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع بتعديل وصف التهمة من جناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٦ عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات فيكون قرارها في محله وسبب الطعن لا يرد عليه.

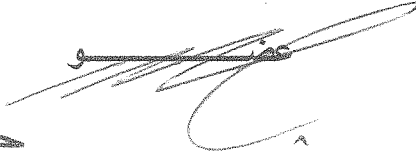
لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ ذي الحجة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/١٠/٨ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / ف ع

lawpedia.jo